عنوان البحث : تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

م. م ميثم خضير جواد كاظم اليساري
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية

م. م باسمة نياز محسن الحسناوي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

يهدف البحث الى معالجة المشكلة المتمثلة (في ظل تنامي العجز ، تزايد الدين العام : هل للاقتصاد العراقي قدرة في تحقيق الاستدامة المالية ؟) ، لذا ركز البحث على فرضية مفادها ان للاقتصاد العراقي قدرة في تحقيق الاستدامة المالية و للتحقق من ذلك تم تقسيم المبحث الى ثلاثة مباحث رئيسة ، فضلاً عن ذلك ان الحدود الزمنية للبحث تضمنت المدة الممتدة من سنة ١٩٩٠ – ٢٠١٦ وفي الختام تم التوصل الى نتائج والتي منها تشير جذر الوحدة الى جميع متغيرات البحث كانت مستقرة عن الفرق الاول ، كما اكدت النتائج ايضا ان النفقات العامة تنمو بمعدل اسرع من الايرادات العامة (أي الميل اقل من واحد (٠,٩٢) وهذا ما يدل على عدم قدرة العراق في سداد الديون واحتواء اعبائها . ومن ثَم يوصي البحث الى زيادة اهمية الايرادات الاخرى عن طريق رفع كفاءة المنافذ الحدودية وجباية الايرادات الجمركية بشكل صحيح، اضافة الى ذلك بناء قاعدة بيانات للخاضعين لضرائب ومحاسبتهم في حالة تهربهم عن دفعها .

المقـدمـــة

لا شك ان الاقتصاديات التي تعتمد على أسعار النفط الخام في تمويل موازنتها تكون دائما عرضة للصدمات التي تحدث في أسعار هذه السلعة ، اذ ان انهيار سعر هذه السلعة يزيد من الفجوة المالية والديون الحكومية خصوصا بعد انحسار مورد النفط عن معدلات الانفاق العام التي اعتمدت عليها الاقتصاديات الريعية ، مما جعل هنالك اهتماماً كبيراً بمفهوم الاستدامة المالية والتي ينصرف الى قدرة الدولة في معالجة الديون الحكومية و توفير الايرادات دون اللجوء الى تعديلات كبيرة في اجراءات السياسات المالية المستقبلية من اجل تحقيق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة. وتسعى البلدان كافة الى تحقيق مفهوم الاستدامة المالية عن طريق القدرة على الاستمرار في تنفيذ سياسات مالية في المدى الطويل دون التعرض لمخاطر الافلاس او عدم الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية، اذ يؤدي فقدان الدولة لمفهوم الاستدامة المالية الى عدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها مما يعني توقف الدائنين عن اقراضها، او زيادة معدلات الفوائد على القروض التي تمنحها لها الى مستويات عالية جدا، ووضع ضوابط وشروط مشددة.

وان معدلات الزيادة في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تعد واحده من اهم المؤشرات التي تؤثر في الوضع المالي المقترن بمفهوم الاستدامة المالية للبلد وكذلك تؤثر ايضا على مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وهناك جملة من العوامل التي من شأنها ان تؤثر في الاستدامة المالية العامة، اذ تؤدي زيادة نمو الانفاق العام بنسبة تفوق الزيادة في معدل نمو الايرادات العامة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في المستقبل يؤدي الى توقع ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع امكانية فقدان الملاءة المالية للدولة ، والتي تتحقق

حين ما يكون معدل الخصم الحالي * للإنفاق التشغيلي والمستقبلي[1] اقل من معدل الخصم الحالي للإيرادات الحالية والمستقبلية مطروحاً منها مستحقات الدين العام.

مشكلة البحث_ ان تزايد العجز في الموازنات العامة للاقتصاد العراقي ادى الى لجوء الدولة الى الاقتراض الخارجي ، وهذا يعني استقطاع جزء من الموارد المحلية لمواجهة تلك القروض مع سداد الفوائد المترتبة عليها بدلا من ان تتوجه تلك الموارد الى تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية لذا اصبح من المهم دراسة قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق الاستدامة المالية . استنادنا الى ما سبق تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الاتي : في ظل تنامي العجز ، تزايد الدين العام هل للاقتصاد العراقي قدرة في تحقيق الاستدامة المالية ؟.

فرضية البحث يستند البحث على فرضية مفادها : ان للاقتصاد العراقي قدرة في تحقيق الاستدامة المالية .

اهمية المبحث ان العجز المتحقق في الموازنات العامة و الدين العام الحكومي اصبح من اهم المصطلحات الاقتصادية تداولا في الاقتصاد الذي يهتم بتقييم الاجراءات المالية محليا ودوليا ، تقييم القدرة في توفير السيولة المالية للدولة من اجل تحقيق الاستدامة المالية ،وعليه فان قضية الدين العام من قضايا التي لم تغفل عنها مختلف المذاهب والمدارس الاقتصادية ، والتي تعد من اكثر الموضوعات المثيرة للجدل بين الكثير من الاقتصاديين ، ففي حين يراه البعض بانها اداة فاعلة لسد النقص في الايرادات الحكومية يرى البعض الاخر بانها الاداة التي تكتنف الكثير من المخاطر مما يجعل الاجيال القادمة لتحمل عبئها ومن هنا تتضح اهمية البحث .

منهجية البحث اعتمدت منهجية البحث على اساليب قياسية لبيان الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي .

حدود البحث :يشتمل هذا البحث على المدة الزمنية (١٩٩٠– ٢٠١٦) و يرجع اختيار هذه المدة الى توفر اكبر قدر من البيانات.

هيكلة البحث ينقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث رئيسة ، فضلاً عن الى المقدمة و الخلاصة يشتمل المبحث الاول على الاطار النظري و المفاهيمي الذي يوضح ماهية الاستدامة المالية في حين يتضمن المبحث الثاني عرض مختصر لتوصيف الوضع المالي في العراق ،بينما المبحث الثالث تضمن تحديد النماذج المستخدمة ،تلية النتائج التطبيقية ، ثم الاستنتاجات والتوصيات .

* معدل الخصم الحالي للإنفاق يقصد بها القيمة التي لا تتعدى القيمة الحالية للعائد . للمزيد انظر في :
عمرو هشام محمد صفوت ، ترشيد الانفاق العام ودورة في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٧ ، ص٧.

المبحث الاول : الاطار النظري للاستدامة المالية

المطلب الاول : ماهية الاستدامة المالية

هي مقدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية و خدمة ديونها دون الحاجة الى اعادة جدولة ديونها او تراكمها ، أو هي القدرة الدولة على تحمل الديون دون الحاجة الى اجراء تعديلات في سياستها المالية من اجل تحقيق التوازن بين الايرادات العامة ونفقاتها ، اما حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الديون الى اجل غير مسمى بمعدل اسرع من قدرة الدولة على سداد خدمته [٢].

وهناك من يرى بان الاستدامة المالية ترتبط بالتوازن الزمني للمالية العامة ، هذا يعني ان أي عجز يحدث في الموازنة يمكن تغطيته عن طريق الايرادات المستقبلية ، وارتبط ايضا بقدرة تغيرالحكومة على تغير سياساتها المالية مع الايفاء بالتزاماتها باتجاه دائنيها ، وكذلك ارتبط بمفهومين مهمين هما الضرائب و الدين العام ، فكل منهما يؤثران في امكانية تحقيق الاستدامة المالية (franco) ، افاد بأن على دولة عدم اللجوء بشكل متكرر الى رفع معدلات الضرائب لحل المشاكل المالية من اجل معالجة العجز في الموازنة لتحقيق الاستدامة ، وهنا من عرفها بانها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، أي ان زيادة الدين الحكومي العام يجب ان يرافق بزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي لكي يتم المحافظة على هذه النسبة ، أي يجب على الحكومة توظيف القروض بمشاريع واستثمارات مناسبة والتي من شانها ان تترك تأثير ايجابي على قيم الناتج المحلي الاجمالي ، فمشكلة الاستدامة لا تكون في الدين و انما في طريقة استخدام الحكومة لتلك الاموال ، فالدين لا يُعد مشكلة مادام لا يؤثر في معدل النمو الاقتصادي في لبلد ، ومن هنا يصبح مفهوم الاستدامة المالية اكثر اتساعا أذ يمكن مناقشة بعض المعوقات التي تواجه تعديل السياسة المالية والنقدية عندما تكون هناك حاجة لها في تجنب عدم القدرة على الوفاء بالديون[٣] .

فقد ركزت الكثير من الدراسات لاسيما في العقود الاخيرة على مفهوم ادارة الدين العام وعلى ما يعرف بالاستدامة المالية ، اذ يعد الدين العام محققا لاستدامة المالية في حالة اذا كان يحقق القدرة في سداد الديون مع الفوائد المترتبة عليها و لكي يتحقق ذلك يجب ان يكون هناك فائض اولي في الموازنة في المستقبل يكفي لسد هذه الديون و يشتق قيد الموازنة الزمني للموازنة الحكومية من الاتي([٤]) .

$$(G_T + r_t B_{t-1})T_t = B_t + B_{t-1} = \Delta B - - - - - 1$$

إذ ان B_T تمثل الدين العام ، G_T الانفاق الحكومي ، T_t يمثل الايرادات الضريبية ، r_t معدل الفائدة المستحقة على الدين العام.

[٢] - وحيد عبد الرحمان و عبد العزيز عبد المجيد ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٧٤-٧٥ ، ٢٠١٦ ، ص١٨٣ .

[٣] - احمد قباجة ،الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، ٢٠١٢ ، ص٥.

[٤] - عمرو هشام محمد و عماد حسن حسين ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد٥٥ ، ٢٠١٦، ص١٤٥-١٤٦.

$$B_T = \sum r(t, t+j)^{-1} + LIMR(t, t+T)^{-1} B_T + t + 1 - - - -2$$

$$r(t, t+j) = \pi rt + k$$

اذن $r(t, t+j)$ معامل الخصم بين المدتين

عليه عن طريق المعادلة الاخيرة فان الاستدامة المالية تتحقق عندما تزداد القيمة الحالية لفائض الموازنة الاولي عن القيمة الحالية للعجز الاولي في المستقبل بما يغطي الفوارق بين حجم الدين العام في المدة الاولى و القيمة الحالية لحجم الدين العام في نهاية المدة ، ومن ثم يكون قيد الموازنة قد حقق مرتبة الصفر في نهاية المدة

$$LIMR(t, t+T)^{-1} B_T + t + 1 = 0$$

وان شرط الاستدامة وفقا لقيد الموازنة هو ان تحقق الدولة فائضا في موازنتها في المستقبل يكفي لسد حجم الدين العام

ولاستخدام المعادلة رقم (١) في توضيح الاستدامة لابد من التعبير عن متغيرات الناتج المحلي الاجمالي و لتحقيق من ذلك لابد من تقسيم المعادلة رقم ١ على المعادلة الاتية

$$PY_t \approx (1 + \pi_t + \mu_t) PY_{t-1}$$

وهنا يجب مراعاة r بان تصبح سعر الفائدة مطروحا منها معدل النمو ، وذلك من اجل التوصل الى التكلفة الحقيقية للدين العام [٥]. وعند تطبيق أي متغير كنسبة من الناتج تصبح المعادلة رقم واحد بشكل الاتي :

$$\frac{(G_T - T_t)}{PY_t} + \frac{r_t B_{t-1}}{PY_t} = \frac{B_t}{PY_t} - \frac{B_{t-1}}{PY_t}$$

$$\frac{(G_T - T_t)}{PY_t} + \frac{(r_t + 1) B_{t-1}}{PY_t} = \frac{B_t}{PY_t}$$

$$(g_T - T_t) + \frac{(r_t + 1) B_{t-1}}{(1 + \pi_t + \mu_t) PY_{t-1}} = b_t$$

$$(g_T - T_t) + \frac{(r_t + 1)}{(1 + \pi_t + \mu_t)} B_{t-1} = b_t$$

Bt=$\frac{B_t}{P_t Y_t}$ تعبر عن نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

$g_t = \frac{G_t}{P_t Y_t}$ تعبر عن نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي

$T_t = \frac{T_t}{P_t Y_t}$ تعبر عن نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي

$\pi_t = \frac{P_t P_{t-1}}{P_t}$ معدل التضخم

[٥] - احمد قباجة ، مصدر سابق ، ص٨-٩.

$\mu_t = \frac{(y_t - Y_{t-1})}{Y_{t-1}}$ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

$(g_T - T_t)$ الفرق بين الايرادات والنفقات العامة

المطلب الثاني : الدين العام

يقصد بالدين العام هي المبالغ التي تلتزم بها المؤسسات العامة في الدولة للجهة القارضة نتيجة اقتراضها ، هذه المبالغ تستخدم لتمويل العجز في الموازنة مع الايفاء بالسداد مبلغ القرض بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين [٦] .

فالدين العام يمثل مجموع ما تحصل عليه الحكومة من قروض داخلية وخارجية في مدة معينة وتلجأ إليه الحكومة عندما تعجز مواردها المالية المحلية عن سد حاجة الانفاق الحكومي، فتلجأ الى الاقتراض الداخلي من الافراد او المؤسسات المالية او الى الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية، تلجا الحكومة الى استعمال القروض العامة من اجل معالجة مشكلة معينة فمثلا في حالة وجود تضخم تقوم الحكومة بالاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات لامتصاص جزء من القوة الشرائية داخل الاقتصاد ومن ثم سينخفض الانفاق الكلي وكذلك انخفاض التضخم ، اما في فترات الكساد وعند توفر فائض في الموازنة يمكن ان تقوم الحكومة بتسديد قيمة السندات او شرائها من الجمهور ومن ثم سيزداد الطلب الكلي وتتحسن حالة الاقتصاد، لكن في حالة كون الموازنة تعاني من عجز فيمكن للدولة اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي إذ لا تؤثر في الانفاق الكلي وتقوم بإنفاق هذه القروض في المشاريع العامة ومن ثم زيادة الطلب الكلي ومعالجة حالة الركود [٧] .

المطلب الثالث: الدين العام والاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق

يذهب مؤيدو الكلاسيك الى رفض استخدام الدين العام كمصدر من مصادر الايرادات العامة ، ويجب على الدولة ان تكتفي فقط بفرض الضرائب و الرسوم كمصدر من مصادر الايرادات العامة ، ويجب ان تكون الايراداتها في اضيق حدودها من اجل تخفيف العبء الذي يتحمله المجتمع ، لذا استند الكلاسيكيون الى الاسس الاتية :

١- الاقتصاد يتجه الى توازن تلقائي دون الحاجة الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
٢- ان انفاق الدولة هو استهلاكي وليس انفاقا استثماريا
٣- القرض لا يعدو كونه ضريبة مؤجلة تتحملها الاجيال القادمة مع الفوائد المترتبة عليها

[٦]- محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام (المفاهيم – المؤشرات – الآثار) بالتطبيق على حالة مصر ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٢.
[٧]- خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص٣٨.

لهذا لا يؤيد الكلاسيكيون الحصول على القرض الا اذا كانت تلك القروض تحقق المنافع للأجيال القادمة اما اصحاب النظرية الحديثة و التي تناقض الفكر الكلاسيكي ولا مانع لديها من ان تحصل على الدين العام كمصدر من مصادر الايرادات العامة جنب كل من الضرائب والرسوم لذلك طرحوا جملة من المبررات للحصول على القرض منها[٨] :

١- ان الاقتصاد لا يتجه تلقائيا الى التوازن فعندما تحدث مشكلة اقتصادية كالتضخم والكساد فان الاقتصاد غير متوازن ، الامر الذي يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل اعادته الى التوازن .

٢- ان نفقات الدولة لا تقتصر فقط على الجانب الاستهلاكي ، لذا يرى الماليون المعاصرون ان حصول الدولة على القرض سوف لن يقود الى خفض حجم المدخرات ومن ثَم لا يؤدي ذلك الى انخفاض حجم النفقات الاستثمارية و لا الناتج المحلي الاجمالي .

٣- لا توجد صحة للقول بان الدين العام ليس بإيراد حقيقي فهو ليس ضريبة مؤجلة يتحملها الجيل القادم لأن الدولة تلجا الى الدين العام من اجل تمويل الانفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي ، اما الاستدامة المالية فقد رأى الكلاسيك ضرورة المحافظة على توازن الموازنة أي قدرة الدولة بالإيفاء بالتزاماتها باتجاه مقرضيها وهو ما يعني قدرة الدولة في خلق الاستدامة في ضوء المحددات الاتية [٩] .

أ- المنطق الاستشرافي للمستهلكين الذي نادى به ديفيد ريكاردو في عام ١٩٧٤ والتي يقصد به ان المستهلك يدرك ان الاقتراض الحكومي اليوم يعني زيادة الضرائب غدا ،إذ يعتقد ريكاردو بأنه عندما يتم تمويل العجز عن طريق الدين العام سوف يقوم المستهلك بادخار الزيادة في الدخل القابل للتصرف به حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل .

ب- اما نظرية القيد الزمني للموازنة والتي قدمها (هاملين *) استمدت تطبيقها من نظرية تعظيم سلوك المستهلك على اعتبار ان سلوك الحكومي يشبه سلوك الافراد لذلك يجب على الحكومة ان تعظم منفعتها في ظل قيد الدخل الذي يتكون من مصدرين هما الضرائب T واصدار السندات B ويمكن بيان ذلك بالشكل الاتي : لنفترض ان الدولة بدأت نشاطها الاقتصادي بدون دين سابق ،وفي مدة زمنية t قامت بالإنفاق G وقامت بإصدار السندات على الترتيب فان اجمالي الانفاق في ظل قيد الموازنة يكون $G_1 = T_1 + B_1$ وفي المدة التي تليها يكون قيد الموازنة $G_t + (1 + \mathrm{r})B_{t-1} = G_t + B_t$ أي ان السندات قد اصدرت في المدة السابقة وسيتم دفعها الان و بمعدل فائدة ولذلك سيتم التوصل الى الصيغة الاتية :

$$\sum_{t=1}^{\infty} \frac{G_t}{(1+r)^{t-1}} = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{T_t}{(1+r)^{t-1}}$$

---

[٨]- علي محمد خليل ، المالية العامة ، دار زهران . الاردن . ٢٠٠٩، ص٢٥٤-٢٥٥ .

[٩] - وحيد عبد النافع ، مصدر سابق ، ص١٨٤ .

* هانيبال هاملين . (٢٧ أغسطس ١٨٠٩- ٤ يوليو ١٨٩١) ، هو محامي وسياسي امريكي من ولاية مين ، امتد عمله في المناصب الحكومية لاكثر من ٥٠ عاما وكان اهمها شغله لمنصب النائب الخامس عشر لرئيس الولايات المتحدة وهو اول جمهوري يشغل هذا المنصب ، إذ شغله هاملين بين عامي ١٨٦١ الى ١٨٦٥ خلال المدة الاولى للرئيس ابراهام لينكون ، وهو يُعد اكثر السياسين تاثيرا من ولاية مين الى جانب ادموند موسكي .

هذا يعني ان السياسة الانفاقية للدولة المقيدة بحدود الايرادات الضريبية يجب ان تتساوى فيها القيمة الحالية للأنفاق الحكومي مع القيمة للإيرادات الضريبية .

المبحث الثاني :توصيف الوضع المالي في الاقتصاد العراقي

تعمقت ظاهر الموازنة العامة للدولة العراقية لظروف الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة وظروف الطلب على النفط في السوق النفطية ، أذ ان الايرادات بقيت تعتمد على القناة الرئيسة التي تغدي الموازنة العامة ، وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي ينمو عندما يحقن بالموارد المالية التي تفرزها الصدمات الخارجية الموجبة وعلى نحو التسربات الانفاقيه فيه ، يتقلص هذا النمو عندما تفوق التسربات الانفاقيه مستوى الحقن في الاقتصاد وقد ترك موضوع مسايرة دورة الموازنة وتقلباتها للدورات الاقتصادية و الناتج المحلي الاجمالي من إذ تلازمهما بالمسار والدرجة نفسها و اثارها في السياسة المالية في العراق باتجاهين متشابهين [١٠] .

الاتجاه الاول : منح الاولوية للنفقات المرتبطة بالرفاهية الاستهلاكية وعلى حساب النفقات الاستثمارية ، وتفضيل الرفاه الاستهلاكي على مسار النمو و الاستقرار في الأسعار ولدوافع اجتماعية و اقتصادية ناجمة عن معاناة الشعب لمدة طويلة .

الاتجاه الثاني : تمثل باعتماد الموازنة العامة الريعية على مرتكز تشغيلي قوامه توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية ، اذ تشكل هذه الطبقة هيكل توظيفي يتمتع بحصانة عالية من مؤثر الركود و عدم الاستقرار الاقتصادي فضلا عن ما يتمتع به من كيان مؤسسي حمائي تكون الدولة فيه اشبه بشركة تأمين اجتماعي تعمل بثلاثة اتجاهات هي :-

١- عدم التسريح لأسباب اجتماعية اقتصادية .
٢- تخفيض فرض الضريبة الى ادنى مستوياتها .
٣- عدم التنازل عن أي امتياز في المرتبات تحقق لها في ظروف اقتصادية مؤاتيه .

ان اسواق النفط الدولية فرضت ضغوطاً مالية حادة لا سيما على معظم الاقتصادات التي تعتمد على النفط الخام ، وعلى الرغم من تباين مديات التأثير المالي والاقتصادي ، الا ان الواقع النفطي الجديد يلزم كافة البلدان النفطية، ومنها العراق، على اتباع جملة من الخطوات الهادفة الى تحقيق الاستدامة المالية وفك الارتباط القائم بين عناصر الموازنة العامة وتقلبات أسعار النفط الخام ومن أبرز تلك الخطوات[١١] :-

[10] -falah.K.Ali Alrubaie , Analysis of changes : in the orientation of economic policy in Iraq , MPRA Paper No. 28371, posted 25. January 2011 06:57 UTC ,pp20-21

[١١] - حيدر حسين آل طعمة ، متطلبات الاستدامة المالية في العراق ، مقالة منشورة في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/٢٠٠٤-

١- تقييم الاداء المالي عن طريق استهداف العجز الاولي غير النفطي ، كونه يعزل قرارات الانفاق عن التقلبات المستمرة لعائدات النفط الخام، ومن ثَم ضمان التوافق بين الاستدامة المالية طويلة الاجل مع تحقيق العدالة بين الاجيال في الاستفادة من الثروة النفطية.

٢- استخدام القواعد المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلدان النفطية عبر الاستعانة بالنماذج الاقتصادية المطورة خصيصاً لهذا الغرض من نحو فرضية الدخل الدائم ومنهج الرصيد الهيكلي وقاعدة التوازن العام العشوائي، والتي تُعتمد وفقاً للخصائص الاقتصادية لكل بلد.

٣- تعزيز كفاءة سياسات الانفاق العام وتفعيل برامج الاصلاح الضريبي وتعبئة الايرادات المحلية شرطاً ضرورياً في تحقيق الاستدامة المالية طويلة الاجل في البلدان النفطية وتحقيق العدالة بين الاجيال في الاستفادة من الموارد الطبيعية الناضبة .

٤- يُلزم تحقيق الاستدامة المالية في العراق التنسيق المحكم بين سياسات البنك المركزي (الادوات النقدية) وسياسات الحكومة ووزارة المالية (الادوات المالية)، نظرا لطبيعة الترابط والتلازم بين العجوزات المالية العامة ومعدلات الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي في ظل اعتماد نظام الصرف المدار. لذا سيتم تحليل المتغيرات الاقتصادية والمالية التي من شانها ان تحقق الاستدامة المالية في العراق .

المطلب الاول : تحليل اتجاه الدين العام الداخلي : يقف العراق على مفترق الطرق بوجود اطار اقتصادي معطى والذي من شأنه ان يعطل حجم الاستثمارات الضرورية ومن ثَم يخلق نوع من الاختلال في التوازن الاقتصادي و على الرغم من امتلاك العراق للكثير من الموارد الطبيعية و الاقتصادية الا ان هذه الموارد لا تقدم شيء الا القليل في الوقت الحاضر كونها موارد تدر ايرادا ماليا للدولة ، فمن الطبيعي استخدام الايرادات التي تجنى من بيع النفط ، مع وجود سياسات اقتصادية ترسم مسار النمو المستدام عن طريق تخصيصات الموازنة العامة ، اذ ان العراق يمتلك امكانيات كبيرة تعطيه القدرة على النمو و التقدم ، و لكن لتحقيق ذلك يجب توظيف تلك القدرات عن طريق اتباع سياسات اقتصادية سليمة و كفؤه [١٢] .

نلحظ من الجدول (١) تطور حجم الدين العام الداخلي ففي عام ١٩٩٠ بلغ (٣٢٧٥٠) مليون دينار وشكل هذا الدين نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (**140.57%**) ثم في عام ١٩٩١ زاد حجم الدين الى (٤٣٥٠٠) مليون دينار وكانت نسبة الدين الى الناتج مرتفعة وتجاوزت قدرة الاقتصاد على السداد في العام نفسه اذ بلغت الى (**211.57%**)، وهذه الزيادة كانت نتيجة فرض العقوبات الدولية و فرض الحصار الاقتصادي الذي ادى الى انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن توقف تصدير النفط ما دفع الحكومة الى الاقتراض وبمعدلات تفوق قدرتها على السداد ، ومع استمرار الحصار الاقتصادي استمر الدين العام بالتزايد حتى وصلت ذروتها عام ١٩٩٥ مقارنة بالعام السابق في حين كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي اصبحت تقل تدريجا حتى وصلت الى

[١٢] - عمرو هشام محمد صفوت ، ترشيد الانفاق العام و دورة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٧ ، ص١٦ .

(**47.86** %) في العام نفسه بعد توقيع مذكرة التفاهم وبدء تدفق تصدير النفط ، استمر الدين العام بالزيادة خلال المدة من ٢٠٠٢ –٢٠٠٦ وكانت نسبة الدين العام في المدة نفسها متباينة ولكنها كانت من الاعوام السابقة اذ بلغت في عام ٢٠٠٢ (**12.28**%) اذ اصبح حجم الدين (٤١٩٣٢٥٠) مليون دينار. خلال المدة (١٩٩٥–٢٠٠٢)كانت المصدر ساسي في سداد الدين العام الداخلي هي قدرة الحكومة في سداد الديون كانت عن طريق ما يتم استقطاعه من قيمة الصادرات النفطية والعراق كان يعتمد بشكل اساسي على الايرادات المتأتية من تصدير النفط الخام لإيفاء بالدين و الفوائد المستحقة عليها [١٣] .

وشهد عامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ انخفاض في حجم الدين العام مما ادى ذلك الى انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في هذين العامين و السبب في ذلك ارتفاع أسعار النفط التي ادت الى زيادة حجم الايرادات النفطية خلال هذه الاعوام وتحقيق الموازنة العامة فائضا مما زاد من قدرة الحكومة على سداد جزءٍ من هذا الدين ، وشهدت الاعوام ٢٠١٤–٢٠١٦ زيادة في حجم الدين العام وكذلك ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج في العام نفسه وهذه الزيادة تعزى الى انخفاض في أسعار النفط وسيطر داعش على الكثير من الحقول النفطية و مما قلل من القدرة التصديرية للعراق وكذلك الحرب التي خاضها العراق ضد عصابات داعش دفعته للجوء الى الاقتراض لتمويل العمليات العسكرية .

جدول (١) تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة من ١٩٩٠– ٢٠١٦ مليون دينار

السنة	الدين العام الداخلي	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	32750	23296.8	140.57
1991	43500	20560	211.57
1992	68750	57360	119.85
1993	125500	112142	111.91
1994	301750	219244	137.63
1995	751500	1570000	47.86
1996	1144250	5102500	22.42
1997	1328500	9693260	13.70
1998	1794500	13648200	13.14
1999	2043750	29029700	7.04
2000	3050250	40471000	7.53
2001	3244500	34108500	9.51

[١٣] ضياء حسين سعود ، تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي و عجز الموازنة في العراق ، مجلة الكلية المامون ، العدد ٣١، ٢٠١٨، ص ٤٣.

12.28	34123700	4193250	2002
22.54	20562300	4634750	2003
16.79	38058500	6390347.8	2004
12.29	53386400	6566526.5	2005
7.00	80459400	5639040.1	2006
5.49	93981700	5167884.4	2007
3.41	129852000	4436849.5	2008
7.60	110679000	8420732.1	2009
7.70	137051000	10560519.6	2010
6.61	184337000	12195537.4	2011
5.36	214768000	11524793.5	2012
5.71	227816000	13020079.3	2013
7.45	266420384.5	19873098.4	2014
15.21	209491917.8	31864435	2015
6.26	١٨٣٦٠٩٠٠٠.٥	115090000	2016

المصادر:١- وزارة المالية العراقية http://www.mof.gov.iq ٢- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاءات http://cosit.gov.iq ٣- التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد http://www.amf.org

٤- ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

المطلب الثاني : تحليل اتجاه النفقات العامة : توضح البيانات المتاحة في الجدول (٢) ان النفقات العامة شهدت قفزات كبيرة إذ وصلت النفقات العامة (**690784**) مليون دينار كما هو الحال في السنوات ١٩٩٨ و ٢٠٠١ و٢٠٠٢ اذ كانت هذه الزيادة في النفقات العامة في الجانب الكبير منها زيادة ظاهرية بسبب التضخم بالدرجة الاساس و زيادة حجم السكان بدرجة اقل ،و كذلك كانت هناك زيادة حقيقية تعكس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و بغض النظر عن السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك و الاختلاف الحاصل في نهج النظام الاقتصادي وفلسفته ، فضلا عن ذلك ايضا لجوء الدولة الى سياسة الاصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) المتبعة إذ كان البنك

المركزي يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة دون قيد او شرط وبشكل مفرط مما ادى ذلك الى تزايد نسب التضخم و ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة معدل نمو عرض النقود بشكل كبير [١٤] .

وعلى الرغم من التحولات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ والتي تمثلت بالتحول من المركزية الى اقتصاد السوق الا ان وتيرة نمو النفقات العامة تميل الى الارتفاع بسبب ديمومة ارتفاع بعض الفقرات المهمة والتي تشمل رواتب موظفي الدولة المحافظة على مستوى معيشي معين عن طريق دعم البطاقة التموينية وزيادة النفقات التحويلية ، وكذلك يمكن توضيح دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قياس نسبة النفقات العامة الى حجم الناتج المحلي و الذي يُعد من المؤشرات المهمة لأشياع الحاجات العامة و كذلك مدى نجاح السياسة الانفاقيه المتبعة من قبل الدولة في اعادة توزيع الدخل القومي[١٥] .

لذا من الملاحظ ان نسبة النفقات العامة الى حجم الناتج المحلي قد بلغت 96.41 عام ٢٠٠٣ وهي النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة وهذا يدل ان النفقات العامة تميل الى التزايد تارة و الى الانخفاض تارة اخرى ويمكن ادراج تلك التذبذبات في النفقات العامة خلال مدة الدراسة (١٩٩٠– ٢٠١٦) الى جملة من الاسباب والتي منها [١٦] .

١– العقوبات الدولية و توقف تصدير النفط الخام .
٢– مذكرة التفاهم و تعظيم ايرادات النفطية .
٣– الزيادة المفرطة في عرض النقد إذ إن الانفاق الكلي يتجاوز العرض الحقيقي من السلع و الخدمات .
٤– ارتباط سعر النفط بالسوق الدولية فضلا عن القدرة التصديرية و الطلب على النفط الخام العراقي.
٥– زيادة نفقات اعادة بناء ما دمرته الحرب وهذا ما دفع الانفاق لزيادة خلال عام ٢٠٠٣.
٦– رفع العقوبات الاقتصادية و زيادة الطاقة الانتاجية .
٧– ارتفاع اسعار النفط و اعتماد الموازنة بشكل اساسي على الايرادات النفطية .
٨– ارتفاع تكاليف اعادة النازحين و كذلك زيادة النفقات العسكرية التي لا تقتصر فقط على تمويل العسكري كشراء الاسلحة وانما ايضا شملت علاج الجرحى العمليات العسكرية التي شهدها البلد خلال أعوام ٢٠١٤– ٢٠١٥ وارسالهم الى الخارج و كذلك تعويض عوائل الشهداء .

[١٤]- ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي و تحديات الحاضر ، كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة ، السنة (بلا) ، ص١٠.
[١٥]- كمال عبد حامد ال زيارة ، تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق ، مجلة كلية اهل البيت (عليهم السلام) ، العدد١٥، بلا ، ص١٦-١٧.
[١٦]- ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص٨٢- ٨٣،

جدول (2) تطور النفقات العامة في العراق للمدة من ١٩٩٠- ٢٠١٦

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	GDP بالأسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي
1990	14179	23296.8	60.86
1991	17497	20560	85.10
1992	32883	57360	57.32
1993	68954	112142	61.48
1994	199442	219244	90.96
1995	690784	1570000	43.99
1996	542542	5102500	54.63
1997	605802	9693260	62.49
1998	920501	13648200	67.44
1999	1033552	29029700	35.60
2000	1498700	40471000	37.03
2001	2079727	34108500	60.97
2002	3226927	34123700	94.56
2003	1982548	20562300	96.41
2004	32117491	38058500	84.38
2005	26375175	53386400	49.40
2006	38806679	80459400	48.23
2007	39031232	93981700	41.53
2008	59403375	129852000	45.74
2009	65658000	110679000	59.32
2010	83823000	137051000	61.16
2011	96662767	184337000	52.43
2012	105139576	214768000	48.95
2013	119128000	227816000	52.29
2014	113473517	266420384.5	42.59
2015	52624000	209491917.8	25.11
2016	52303000	183609000.5	25.84

المصادر :١- وزارة المالية العراقية http://www.mof.gov.iq

٢-وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاءات http://cosit.gov.iq

٣-التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد http://www.amf.org

٤-ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

المطلب الثالث : اتجاه الايرادات النفطية :يبين الجدول (٣) تطور اتجاه الايرادات العامة في العراق أذ نلحظ ان الايرادات العامة في عام ١٩٩٠ بلغت (٨٤٩١) مليون دينار وكانت الايرادات النفطية (٤١١٠) مليون دينار لتشكل نسبة (٤٨.٤%) من اجمالي الايرادات العامة ، اما الايرادات الضريبية فكانت (٤٣٨١) مليون دينار بنسبة (٥١.٦%) من الايرادات العامة ، انخفضت الايرادات العامة في عام ١٩٩١ الى (٤٢٢٨) وبمعدل نمو سنوي بلغ (٥٠.٢١-%) مع ارتفاع نسبة الايرادات الضريبية الى العامة الى (٥٣.٥٢%) والسبب في هذا التراجع يعود الى العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط .

واستمرت الايرادات العامة بالارتفاع خلال المدة ١٩٩٢- ٢٠٠٢ محققة معدلات نمو متفاوتة إذ بلغت عام ٢٠٠٢ (٤٣.٨٥%)، علما ان مساهمة الايرادات الضريبية خلال هذه المدة كانت تشكل النسبة الاكبر من الايرادات العامة عدا عام ٢٠٠٢ التي كانت نسبتها (٤٥%) .

ارتفعت الايرادات في عام ٢٠٠٣ الى (٢١٤٦٣٤٦) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (١٥.٧٣%) مع زيادة هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة و في عام ٢٠٠٤ شهد قفزة كبير في الايرادات العامة اذ نمت بمعدل (١٤٣٦.٦٩%) وشكلت الايرادات النفطية نسبة (٩٨.٩٢%) من الايرادات العامة والنسبة المتبقية للإيرادات الاخرى وهذا التزايد في الايرادات العامة جاء نتيجة الزيادة في أسعار النفط ، اما التراجع في مساهمة الايرادات غير النفطية جاء بسبب قرار سلطة الاحتلال تعليق الضرائب على الدخول وتخفيض نسبة الانواع الاخرى من الضرائب ولسنة واحدة بالقرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤[١٧].

وفي عام ٢٠٠٩ تراجعت الايرادات العامة مع تراجع مساهمة الايرادات النفطية الى (٨٨.٤٧)، وهذا الانخفاض جاء بسبب انخفاض أسعار النفط بعد ألازمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة [١٨]. ثم عاودت الايرادات العامة بالارتفاع خلال الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ وبمعدلات نمو متفاوتة كان اعلاها عام ٢٠١١ بلغ (٥٥.٠٤%) مع بلوغ نسبة

[١٧] - فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراق الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٣٠، العدد٧٥ ، ٢٠١٤ ، ص٣١٦.

[١٨] - احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد ٩٤، العدد٢٢، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

الايرادات النفطية (٩٠.١٥%) في العام نفسه واستمرار هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة وتعميق الجانب الريعي في الاقتصاد العراقي .

شهد عام ٢٠١٣ تراجع الايرادات العامة الى (١١٣٧٦٧٣٩٥) مليون دينار بعد ان كانت (١١٩٨١٧٢٢٤) مليون دينار بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو بلغ (٥.٠٥-%) وكانت مساهمة الايرادات النفطية (٩٧.٢٨%) ، والسبب في هذا التراجع في الايرادات العامة هو انخفاض أسعار النفط الى (١٠٣) دولار للبرميل بعد ان كان (١٠٧) في العام الذي سبقه فضلا عن تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي [١٩] .

جدول (٣) تطور الايرادات العامة في العراق للمدة من ١٩٩٠- ٢٠١٦ مليون دينار

السنة	الايرادات الضريبية	الايرادات النفطية	الإيرادات العامة	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة	معدل نمو
1990	4381	4110	8491	48.40	51.60	23296.8
1991	2263	1965	4228	46.48	53.52	-100.828
1992	2856	2191	5047	43.41	56.59	16.22746
1993	6128	2869	8997	31.89	68.11	43.90352
1994	20678	4981	25659	19.41	80.59	64.93628
1995	79791	27195	106986	25.42	74.58	76.01649
1996	120308	57705	178013	32.42	67.58	39.89989
1997	210647	199890	410537	48.69	51.31	56.63899
1998	351407	169023	520430	32.48	67.52	21.11581
1999	484416	234649	719065	32.63	67.37	27.62407
2000	674877	458157	1133034	40.44	59.56	36.53633
2001	709085.5	580160.7	1289246	45.00	55.00	12.11654
2002	834563	1020022	1854585	55.00	45.00	30.48332
2003	304888	1841458	2146346	85.80	14.20	13.59338
2004	355536	32627203	32982739	98.92	1.08	93.49252
2005	1022821	39480069	40502890	97.47	2.53	18.56695
2006	2521235	46534310	49055545	94.86	5.14	17.43463
2007	2898151	51701300	54599451	94.69	5.31	10.15378

[١٩]- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٣، ص٥٦.

31.96515	6.10	93.90	80252182	75358291	4893891	2008
-45.2698	11.47	88.47	55243526	48871708	6337645	2009
21.2811	4.79	95.21	70178223	66819670	3358553	2010
35.50234	9.85	90.15	108807392	98090214	10717178	2011
9.188856	2.69	97.31	119817224	116597076	3220148	2012
-5.31772	2.72	97.28	113767395	110677542	3089853	2013
-7.95241	7.89	92.11	105386623	97072410	8314213	2014
82.30818	22.80	77.20	595680000	51312621	15157631	2015
-9.65521	23,88	87,88	543230000	60965276.9	57212127	2016

المصدر :١- وزارة المالية العراقية http://www.mof.gov.iq

٢- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاءات http://cosit.gov.iq

٣ – التقرير الاقتصادي–العربي–الموحد http://www.amf.org

٤–ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠– ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

المبحث الثالث نماذج اختبار الاستدامة المالية

يمكن قياس الاستدامة المالية باستخدام قيد الزمني للموازنة العامة الذي يوضح العلاقة بين الايرادات و النفقات العامة

$$GR_t = \alpha + bGE_t + \mu_t$$

لذا هناك عدت شروط لتحقيق الاستدامة المالية وفقا لمعادلة اعلاه [٢٠]

١- اذا كان GR و GE متكاملتين وتساويين واحد فان الاستدامة تكون قوية .

٢- اذا كان GR و GE $1 > b > 0$ فان الاستدامة ستكون ضعيفة .

٣- اذا كان $b > 1$ فهذا يعني ان الانفاق سوف يكو ن دائما اكبر من الايرادات .

٤- اذا كان b اقل من صفر او يساوي صفر فان العجز غير مستدام .

٥- اذا كان $b > 1$ فهذا يعني ان الايرادات الحكومية سوف تنمو بمعدل اكبر من الانفاق الحكومي .

[٢٠]- وحيد عبد الرحمان و عبد العزيز عبد المجيد ، مصدر سابق ، ص١٩٤-١٩٥

لذا يتناول هذا المبحث دراسة تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠١٦) وذلك عن طريق الاستعانة بمجموعة من الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بالموضوع والسلسلة الزمنية للوقوف على قدرة الاقتصاد العراقي في تحقيق الاستدامة المالية إذ سيتم الاستعانة بحزمة من الاختبارات منها اختبار استقرار السلسلة الزمنية ، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون لمعرفة توازن المتغيرات المستخدمة في البحث على المدى الطويل ، كذلك اختبار السببية ، استخدام الانحدار الذاتي ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يلي :

جدول (٤) متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير
GE	النفقات العامة
GR	الايرادات

المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة : يُعد تحليل السلاسل الزمنية الاكثر اهمية لتأكيد من سكون السلسلة ودرجة تكاملها ، وتتميز الكثير من السلاسل الزمنية بانها غير ساكنة لاحتوائها على جذر الوحدة ، وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية معناه ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن والذي يؤدي بدوره الى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات قيد الدراسة ، يستخدم لبيان درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، ذلك إن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (*Spurious regression*) الذي يعني أن وجود اتجاه عام (*Trend*) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما[٢١].هناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة .

هما[٢٢] :-

١-سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع *TS* (*tendency stationaries*) في هذا النوع من السلاسل فأن أثر أي تغيير مفاجئ في الحظة الزمنية (*t*) عابرة ، وتستعمل طريقة المربعات الصغرى من اجل اعادتها ساكنه.

٢-سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع *DS* (*difference stationaries*) يعد هذا الاكثر اهمية من النوع الاول ، وعادة ما تستعمل الفروق من اجل جعل السلسلة الزمنية مستقرة ، ويتميز هذا النوع بأن اثر التغيير مفاجئ في لحظه

[١]- ميثم خضير جواد، اليساري ، مصدر سابق ، ص١٠٩.

[٢٢]- محمد صالح الكبيسي و نضال قادر حسن ، قياس و تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) ،مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد ، العدد٧٨، ٢٠١٣، ص٢٨٩ .

معين لها انعكاسات مستمرة و متناقضة على السلسلة الزمنية لذا سوف نستخدم جملة من الاختبارات لبيان مدى استقرارية السلسلة الزمنية والتي منها .

اولا: يعتمد اختبار الاستقرارية لديكي – فولر على المعادلات التي تفترض وجود سياق عشوائي من نمط انحدار ذاتي المرتبة حسب المعادلات الآتية[٢٣] :

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \epsilon_t$$

$$\Delta xt = \alpha + \beta T + et \qquad \text{(With constant)}$$

$$\Delta xt = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + b_1 T + et \qquad \text{(With constant and trend)}$$

في هذا القسم سوف نركز على اختبار فرضية العدم بان العينة هي عبارة من سلسله من المتغيرات غير المستقرة بمتوسط ثابت ، مقابل الفرضية البديلة ، فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل ، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الحرجة نقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم أخذ الفروق الأولى فإذا ما كانت السلسلة حققت الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملاً من الدرجة الأولى *(1)*، أما إذا لم تحقق ذلك الاستقرار فتؤخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة[٢٤] .

جدول (٥) اختبار الاستقرارية

		المستـــوى				الفرق الاول			
		a		b		a		b	
المتغيرات	الابطاء	المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتسبة T	المجدولة T	المحتســبة T
GE	١	– ٢.٩٨٦	٣.٠٣٦٥	– ٣.٦٠٣	٢.١٠٠٢	– ٢.٩٨٦	– ٥.٢٣٨	–	–
GR	١	– ٢.٩٨٦	٢.٢٧٩٧	– ٣.٥٩٥	١.٢٩٥–	– ٢.٩٨٦	– ٥.٧٠٨	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي. افيوز ٧– ، A تعني الانحدار يحتوي على ثابت ، b تعني الانحدار يحتوي على ثابت واتجاه عام .* معنوية عند مستوى ٥% .

3- ˙ Violetta Dalla, Liudas Giraitis and Peter C. B. Phillips , TESTING MEAN STABILITY OF HETEROSKEDASTIC TIME SERIES, June 2015 .pp3-10 http://cowles.econ.yale.edu/

٢٤- فهد مغيمش حزيران الشمري ، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ،٢٠١٥ ، ص١٢٤.

ونلحظ من الجدول بان السلاسل الأصلية كانت غير مستقرة عند المستوى ؛ لذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (*First-difference*) للسلسلة الأصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (٥%) وعليه فإن المتغيرات متكاملة (*Cointegration*) من الدرجة الأولى *I(1)* بوجود ثابت .

ثانيا :اختبار كوسم cusum : ان اعتماد الاقتصاد العراقي قد يؤثر في الانموذج القياسي والذي وضح العلاقة بين الايرادات العامة و النفقات العامة في المدى الطويل وفقا لذلك فقد تم اختيار الاستقرارية باستخدام كوسم إذ اشارت النتائج الى قبول فرضية العدم (فرضية استقرار الثابت والميل لجميع المتغيرات عبر الزمن) على اعتبار ان خط كوسم يتحرك داخل المنطقة الحرجة عند مستوى معنوي ٥% لذلك تم رفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم استقرارية السلسلة ، لعل لذلك مصداقية لصحة الانموذج باعتبار انه مستقر في المدة التقديرية .

الشكل (١) نتائج اختبار استقرارية كوسم

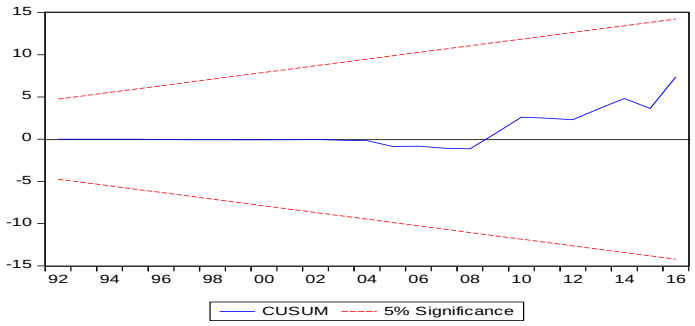

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاحصائي افيوز -٧

كما تم اختيار ارتباط الذاتي لمعاملات الخطاء بأنموذج باستخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إذ اظهرت النتائج قبول فرضية العدم الذي نصت على عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات نظرا لان القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية ٥% و هذا ما يدلل على جودة النموذج

جدول (٦) يوضح نتائج الارتباط المتعدد

فرضية البديلة	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
فرضية العدم	F-statistic 70.22646 Prob. F(1,25)

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاحصائي افيوز -٧

المطلب الثاني : تقدير العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة باستخدام LEA STUQARES

نظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل اساسي على العائدات النفطية فمن المحتمل ان يؤثر ذلك في الانموذج القياسي والذي يوضح العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة ، إذ تم تقدير الانموذج وفقا للمعادلة الانحدار باستخدام LEAST SUQARES إذ اشارت نتائج الجدول الى ان القيمة المقدرة b هي 0.920264 ، هي اقل من واحد صحيح وقد تم رفض الفرضية البديلة والتي تعني وجود علاقة بين المتغيرات وقبول الفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين ، مما يعني عدم قدرة العراق على سداد العجز واحتوائها اعباء الدين من ثم لا يستطيع تحقيق الاستدامة المالية كون الايرادات النفطية تشكل الجانب او تحتل الجزء الاكبر من الايرادات العامة .

جدول (٧) يوضح العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة باستخدام

SUQARES LEAST

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7190	0.363940	2198161.	799998.0	C
0.0000	68.49470	0.013436	0.920264	GR
68214920	Mean dependent var		0.994699	R-squared
1.38E+08	S.D. dependent var		0.994487	Adjusted R-squared
35.18742	Akaike info criterion		10213043	S.E. of regression
35.28340	Schwarz criterion		2.61E+15	Sum squared resid
35.21596	Hannan-Quinn criter.		-473.0301	Log likelihood
2.113132	Durbin-Watson stat		4691.524	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي افيوز -٧.

المطلب الثالث التكامل المشترك :

ان اختبار جوهانسون للتكامل المشترك الذي يحاول الربط بين المفهوم الاقتصادي و الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية ، و يمكن توضيح الفكرة الرئيسة لهذا الاختبار بأن مفهوم التكامل المشترك يربط بمفهوم النظرية الاقتصادية عندما تكون هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل وبموجب أنموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنيه بينهما في المدى الطويل لا يمكن أن تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير في المدى الطويل ، مع ذلك يكون هناك تباعد بين المتغيرات في الاجل القصير. و يقوم اختبار جوهانسون على طريقتين[٢٥] :

ا- اختبار الاثر λ_{trace}(Trace Test) فصيغة الرياضية له هي

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{n} \ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ب- اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max}

$$\lambda_{max}(r,r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

بموجب هذا الاختبار Trace Test يتم اختبار فرضية العدم H_0: r=0 مقابل فرضية البديلة : H_1: r > 0 اما اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max} يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك تعادل r (n=r)، مقارنة الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل يساوي (n=r+1)[٢٦]. بعد ان تم اجراء اختبار ديكي – فولير لاستقرارية السلسلة الزمنية ، سنجري الان اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى لمعرفة رتبة التكامل

جدول (٨) التكامل المشرك

القيمة الاحتمالية	Maximum Eigenvalue	القيمة الاحتمالية	Trace)	فرضية البديلة	فرضية العدم
0.0024	22.09296	0.0000	33.54048	r= 1	r=0
0.0007	11.44753	0.0007	11.44753	r=2	r≤ 1

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاحصائي افيوز -٧

[1-] Göran Anderson, Johanesn cointegration analysis of american and europpenn stock market indices , Master Thesis in Finance – May 2009 ,pp19.

1-Johansen , Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control , 1998 , pp231-254.

من الجدول يمكننا استخراج التكامل المشترك الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك بين الايرادات العامة و النفقات العامة و على المد الطويل ذلك كون قيمتي Trace و البالغتين 33.54048 و١١.٤٤٧٥٣اكبر من القيمتين الحرجتين عند مستوى معنوي ٥% لذا نقبل فرضية البديلة التي تشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين و نرفض الفرضية البديلة ، وكذلك تشير احصائية القيمة العظمى الى النتيجة نفسها بوجود تكامل بين المتغيرين .

المطلب الرابع: اختبار العلاقة السببية cranger cawedity

ان الهدف من هذا اختبار هو تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية وقياسها ،. وهناك أربعة احتمالات[٢٧]:

١-ان المتغير X يسبب في Y و المتغير Y يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاهين

٢-المتغير X يسبب في YوالمتغيرY لا يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاه واحد من X الى Y

٣-المتغير X لا يسبب في YوالمتغيرY يسبب في X وتسمى علاقة سببية باتجاه واحد من Y الى X

٤-المتغير X لا يسبب في YوالمتغيرY لا يسبب في X وتسمى علاقة مستقلة بين المتغيرين

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين عن طريق تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Xt = \sum_{i=1}^{m} a_i Xt - i + \sum_{j=1}^{n} bjYt + Ut$$

$$Yt = \sum_{i=1}^{r} c_i Yt - i + \sum_{j=1}^{s} djXt - j + Vt$$

ولاختبار هذه الفرضية يستخدم اختبار (F) وبموجب الصيغة الاتية [٢٨] :

$$f = \frac{sse_t - sse_u / r}{sse_u / n - s - r - 1}$$

إذ إن :

SSE_u = تمثل مجموعة مربعات البواقي.

SSE_t = تمثل مجموعة مربعات البواقي لمعادلة الانحدار في حالة كون (ai = 0) .

n = عدد المشاهدات .

---

[٢]- كامل كاظم علاوي و محمد غالي راهي ، تحليل وقياس بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤- ٢٠١٠ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص٢٢٥-٢٢٦.

1- BLI ,evaluating structural evctor autoregression models in monetary economies, umi ,9Ed 2008, pp40

r , S = المدد المثلى للارتداد الزمني ، نضع فرضية العدم HO : التي تقول إن Xt لا تسبب Yt وذلك عن طريق المقارنة fc المحتسبة مع fc المجدولة ونقبل فرضية العدم إذا كان $fc < fa(p, m-n)$ ، في هذا الحالة يمكن التوصل الى تحليل سببية بين GE و GR و المبين في
الجدول (٥) .

جدول (٩) تحديد العلاقة السببية بين متغيري البحث

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0085	8.28190	26	GE does not Granger Cause GR
0.0073	8.65683	GR does not Granger Cause GE	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي افيوز -٧ .

يتضح من الجدول (٩) هناك علاقة سببية وباتجاهين بين الايرادات العامة و النفقات العامة فان أي زيادة في الايرادات العامة في سنة سابقة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النفقات العامة بمقدار 8.65683

الاستنتاجات

١- يتبين ان الاقتصاد العراقي لا يمكن ان يحقق الاستدامة المالية وذلك بسبب ابتعاده عن مبدء ترشيد الانفاق العام .

٢- تشير نتائج جذر الوحدة الى جميع متغيرات البحث كانت مستقرة عن الفرق الاول ، كما اكدت النتائج ايضا ان النفقات العامة تنمو بمعدل اسرع من الايرادات العامة (أي الميل اقل من واحد (٠,٩٢) وهذا ما يدلل على عدم قدرة العراق في سداد الديون واحتواء اعبائها .

٣- بين النتائج هناك علاقة سببية وباتجاهين بين الايرادات العامة و النفقات العامة وهذا ما يدلل على قدرة الماليين على اتخاذ اجراءات من شانها تعديل النفقات و الايرادات العامة انيا .

التوصيات

١- العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق التركيز على القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة .

٢- تشجيع الاستثمارات لاسيما في المجالات السياحة لتكون مصدراً من مصادر تمويل الموازنة بدلاً من كونها مصدر انفاق .

٣- زيادة اهمية الايرادات الاخرى عن طريق رفع كفاءة المنافذ الحدودية وجباية الايرادات الكمركية بشكل صحيح، اضافة الى ذلك بناء قاعدة بيانات للخاضعين للضرائب ومحاسبتهم في حالة تهربهم من دفعها .

المصادر

- احمد قباجة ،الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، ٢٠١٢ .
- ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي و تحديات الحاضر ، كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة ، السنة (بلا).
- حيدر حسين آل طعمة ، متطلبات الاستدامة المالية في العراق ، مقالة منشورة في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/٢٠٠٤-2017 www.fcdrs.com
- خضير عباس حسين الوائلي ، استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

- ضياء حسين سعود ، تحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي و عجز الموازنة في العراق ، مجلة الكلية المامون ، العدد ٣١، ٢٠١٨.
- عمرو هشام محمد و عماد حسن حسين ، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العدد٥٥ ، ٢٠١٦.
- فهد مغيمش حزيران الشمري ، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٣) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٥ .
- كمال عبد حامد آل زيارة ، تطور النفقات العامة و هيكلتها في العراق ، مجلة كلية اهل البيت (عليهم السلام) ، العدد١٥، بلا.
- محمد صالح الكبيسي و نضال قادر حسن ، قياس و تحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) ،مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد ، العدد٧٨، ٢٠١٣.
- محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام (المفاهيم – المؤشرات – الآثار) بالتطبيق على حالة مصر ، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ميثم خضير جواد، اليساري ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (حالة دراسية السعودية و العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٢) رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ .
- وحيد عبد الرحمان و عبد العزيز عبد المجيد ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة السعودية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٧٤-٧٥ ، ٢٠١٦ .

- BLI ,evaluating structural evctor autoregression models in monetary economies, umi ,9Ed 2008
- falah.K.Ali Alrubaie , Analysis of changes : in the orientation of economic policy in Iraq , MPRA Paper No. 28371, posted 25. January 2011 06:57 UTC ,pp20-21
- Göran Anderson, Johanesn cointegration analysis of american and europpenn stock market indices , Master Thesis in Finance – May 2009 ,pp19.
- Johansen , Statistical Analysis of Cointegrating Vectors. Journal of Economic Dynamics and Control , 1998
- . Violetta Dalla, Liudas Giraitis and Peter C. B. Phillips , TESTING MEAN STABILITY OF HETEROSKEDASTIC TIME SERIES, June 2015 .pp3-10 http://cowles.econ.yale.edu/